Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وهكذا تظهر أهمية السند عند علماء الحديث، فقد كانت جُلّ عنايتهم به، وعن طريق السند يمكن أن يكتسب الحديث قوة أو ضعفًا، أو درجة متوسطة؛ فقد اشترطوا لحال الرواة شروطًا معينة كالعدالة، والضبط، والحفظ،وخلافه، والمحدثون يرجحون الحديث بحسب حال راويه.

مثال ذلك : «رواية ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو مُحْرِم (أخرجه البخارى «كتاب جزاء الصيد / باب تزويج المُحْرم»، ورواية يزيد بن الأصم أنه تزوجها وهو حَلاَل، « **قال يزيد بن الأصم: حدثتنى ميمونة بنت الحارث أن النبى صلى الله عليه وسلم... تزوجها وهو حلال** (محل من الإحرام) أخرجه «مسلم»؛ فالشافعى أخذ برواية يزيد، وذهب إلى أنه لا يجوز النكاح فى حالة الإحرام، وقال أبو حنيفة وأصحابه : لما تعارضت الروايتان احتجنا إلى الترجيح؛ فالظاهر أن ابن عباس أحفظ وأضبط من يزيد، فالأخذ بروايته أحسن وأولى..»[1] .

ويشير ابن حجر فى «فتح البارى»، «بحمل حديث ابن عباس على أنه من خصائص النبى صلى الله عليه وسلم. وقال ابن عبد البر اختلفت الآثار فى هذا الحكم، لكن الرواية أنه تزوجها وهو حلال- جاءت من طرق شتى، وحديث ابن عباس صحيح الإسناد، لكن الوهم إلى الواحد أقرب من الوهم إلى الجماعة؛ فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضا؛ فتطلب الحجة من غيرهما، وحديث عثمان صحيح فى منع نكاح المحرم؛ فهو المعتمد..»[2] .

وهكذا تؤدى معرفة صفات الرواة إلى الأخذ بالحديث أو أنه يكون محل بحث ومناقشة وقد يصل إلى حالة الترجيح حينما يشهد المحدثون لراوٍ بالحفظ والضبط كما شهدوا فى هذا الحديث لابن عباس.

---

[1] ظفر الأمانى فى مختصر الجرجانى، تحقيق د. تقى الدين الندوى، صـ٧٨.

[2] راجع فتح البارى، لابن حجر، ٩ / ٦٧.